

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشیخ
أحمد بن محمد آل خلیفة وزير المالية ،
والمقدم من سعاده العضو سید حبیب مکی
هاشم بشأن العاملین في القطاع المصرفي
وبحرنة هذا القطاع ، ورد معالي الوزیر
عليه .

التاريخ : 3 مارس 2010م

صاحب المعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الموقر
وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: العاملين في القطاع المصرفي، وبخاصة هذا القطاع.

خطت مملكة البحرين خطوات متقدمة في تنويع مصادر الدخل حتى غدت مركزاً مالياً متميزاً في المنطقة، وبهذا الخصوص أرجو التكرم بالإجابة على سؤالنا التالي:

معالي الوزير:

- كم يبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي من بحرينيين وغير بحرينيين؟
- وما هو عدد البحرينيين في الوظائف التنفيذية والتخصصية والمحاسبية مقارنة بغير البحرينيين؟

- وهل توجد خطة لبحرنة الوظائف في هذا القطاع؟ وما هي أوجه ملامحها؟
إن تكرم معاليكم بالإجابة على هذا السؤال بإسهاب سيكون محل تقديرنا واعتازنا.

وتفضلو معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،

سید حبیب مکی هاشم
عضو مجلس الشورى



الرقم : ٢٤

التاريخ : ٢٢ مارس ٢٠١٠ م

سعادة السيد / حبيب مكي هاشم المحتشم
 عضو مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

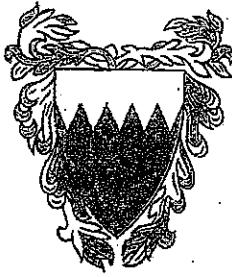
يسريني إفادتكم بأن السؤال المقيد من سعادتكم بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٠م والذي عين برقم (٢٤) قد أرسل إلى صاحب المعالي / الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المعالية.

وقد وصل رد معالي الوزير عليه، وسيدرج على جدول أعمال جلسة قادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

علي بن صالح الصالح
 رئيس مجلس الشورى

المرفقات :
 - نسخة من رد الوزير



الرقم : ٢٤

التاريخ : ٢٠١٠/٣/٨

صاحب السعادة الأَخْ الكريِّم / عبد العزيز بن محمد الفاضل الموقر
وزير شؤون مجلس الشورى والسواب

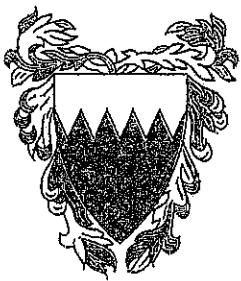
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسريني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب المعالي
الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية، والمقدم من سعادة السيد حبيب
مكي هاشم عضو مجلس الشورى، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معالي
الوزير يستحق قانوناً في ٢٠١٠/٣/٣٠ حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من
اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

برجاء التفضل باتخاذ اللازم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى



الرقم : ٢٤

التاريخ : ٢٠١٠/٣/٨ م

صاحب المعالي آغاً الكرييم الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الموقر
وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسريني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة السيد حبيب مكي هاشم عضو مجلس الشورى، برجاء الاطلاع واتخاذ ما ترون مناسباً في هذا الخصوص ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معاليكم يستحق قانوناً في ٢٠١٠/٣/٣٠ م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

عاجل



بشأن الأسئلة الموجهة للمناداة الوزراء

التاريخ : ~~٢٠١٣~~ مارس

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى | إلى : المستشار القانوني للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظاتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس .

ولكم جزيل الشكر ،،،

تعليق المستشار القانوني بشأن السؤال:

السؤال الموجه من السيد العضو مقدم السؤال

المستشار القانوني
٢٠١٣



الرقم: ٢٠١٠/٣٦٥ / و.ش.ن
التاريخ: ٢٠١٠ مارس ٢٠١٠

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو سيد حبيب مكي هاشم

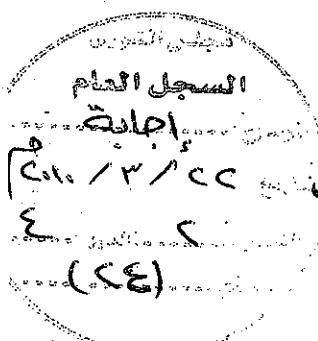
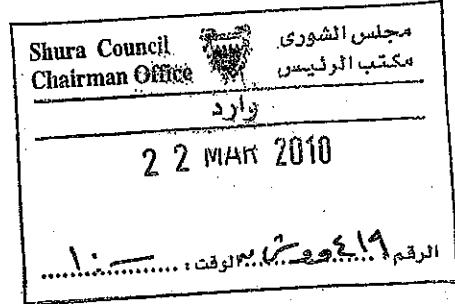
بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (24) المؤرخ في 8 مارس 2010م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو سيد حبيب مكي هاشم إلى صاحب المعالي وزير المالية بشأن العاملين في القطاع المصرفي وبخاصة هذا القطاع.

يسري أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترون في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،



أبو...



عبدالعزيز بن محمد الفاضل

وزير شئون مجلس الشورى والنواب

نسخة إلى:
معالى وزير ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.
معالى وزير شئون مجلس الوزراء.

SH



ر.م. و/4.2/145/2010

2 مارس 2010

صاحب المعالي الأخ علي بن صالح الصالح الموقر

رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو سيد حبيب مكي هاشم

أود الإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (24) المؤرخ في 8 مارس 2010م، بخصوص السؤال المقدم من سعادة العضو سيد حبيب مكي هاشم، حول العاملين في القطاع المصرفي وبخاصة هذا القطاع. ويسرني أن أرفق معاليكم الرد على السؤال المذكور وذلك دعماً للتعاون بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

وتفضلاً بقبول فائق التحيية والاحترام،،،

أحمد بن محمد آل خليفة
وزير المالية



٢٠١٠/٨١/م
١٥ مارس ٢٠١٠ م

معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
الموقر
وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: الرد على السؤال المقدم من عضو مجلس الشورى السيد حبيب مكي هاشم

بالإشارة إلى خطاب وزارة شئون مجلس الشورى والنواب رقم ١١٦/١١٦ و م ش ن / ٢٠١٠ بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٠ ، بخصوص السؤال المقدم من سعادة العضو سيد حبيب مكي هاشم حول العاملين في القطاع المصرفي وبخاصة هذا القطاع، أرفق لمعاليكم نسخة من رد المصرف.

وتقضوا معاليكم بقبول فائق التحيية والاحترام،،،

رسيد محمد المراج
المحافظ

الوارد
17 MAR 2010
محبب الودير

من بـ: ٢٧، المقامة - مملكة البحرين
هاتف: +(973) 17547000 - فاكس: +(973) 17527749
P.O. Box : 27, Manama - Kingdom of Bahrain
Tel: +(973) 17547500 - Fax: +(973) 17537799
website: www.cbb.gov.bh
E-mail: governor@cbb.gov.bh



الرد على السؤال المقدم من عضو مجلس الشورى السيد حبيب مكي هاشم

ما لاشك فيه أنه من خلال التطور الذي شهده القطاع المصرفي في السنوات الماضية، إستطاع هذا القطاع إستقطاب العديد من العاملين البحرينيين وغير البحرينيين. وتجدر الاشارة إلى أن عدد البحرينيين العاملين في هذا القطاع ارتفع من 4658 في عام 2005 إلى 6509 في عام 2009 أي بنسبة 40٪ (لا يشمل العاملين في شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى غير المصارف).

وفيما يلي جدول يوضح عدد العاملين في القطاع المصرفي في نهاية عام 2009:

غير البحرينيين			البحرينيون		
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور
2437	444	1993	6509	2451	4058

وأما فيما يتعلق بعدد العاملين في القطاع المصرفي وذلك حسب الوظائف في نهاية عام 2009 فقد كانت كالتالي:

غير البحرينيين	البحرينيون	الوظائف
1565	1735	الإدارية
310	1555	الإشرافية
385	2690	الإعتيادية
177	529	المساندة
2437	6509	المجموع

وتتجدر الاشارة إلى أن مصرف البحرين المركزي إنذا على عاته وضع إستراتيجيات هدفها الأساسي التطوير المستمر لرأس المال البشري البحريني وذلك لسد الطلب على العمالة المتدرية البحرينية للعمل في القطاع المصرفي.

فقد تم إنشاء معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) تحت مظلة مصرف البحرين المركزي، كمعهد متخصص في إعداد العمالة البحرينية على أيدي أساتذة متخصصين في الصيرفة التقليدية والإسلامية. ويعتبر معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية مؤسسة مهنية عالمية رائدة في تقديم برامج التدريب والتعليم والتطوير المهني للقطاع المالي في البحرين والمنطقة بأسرها حيث تأسس المعهد في عام 1981 بهدف توفير خدمات التدريب للقطاع المصرفي في البحرين. ومنذ إنشائه، يستقبل المعهد ما يقارب من 15000 مشارك سنويًا. والجدير بالذكر أن المعهد يقدم أكثر من 200 من البرامج التدريبية المتنوعة في كل من المحاسبة المالية والمصرفية، التأمين، التمويل التقليدي والإسلامي، تكنولوجيا المعلومات، الادارة الحديثة، والتنمية العلمية والتنفيذية.

وكذلك قام المصرف بإنشاء برنامج الوقف للبحوث والذي يهدف إلى إعداد الخريجين البحرينيين من الناحيتين الأكademية والمهنية وذلك لتوفير العمالة المؤهلة للصناعة المالية الإسلامية في البحرين، حيث يخضع المنتسبون إلى فترة تمتد إلى 6 أشهر وذلك لنيل شهادة دبلوم التمويل الإسلامي المتقدم في مركز التمويل الإسلامي لدى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وليتحولوا بعدها إلى العمل كمتدربين لدى عدد من المصارف. ويضم صندوق الوقف نخبة من 18 مصرياً تزاول عمليات التمويل الإسلامي في مملكة البحرين.

وأكملت الدفعة الأولى المكونة من 18 خريجاً بحرينياً دبلوم التمويل الإسلامي في يونيو 2009 وال فترة التدريبية على إمتداد ستة أشهر لدى عدد من المصارف. وتم إعتماد عشرين منتسبياً في الدفعة الثانية من البرنامج، حيث يخضع المنتسبون إلى فترة دراسية من ستة أشهر لنيل شهادة دبلوم التمويل الإسلامي المتقدم في مركز التمويل الإسلامي لدى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، لتحولوا بعدها إلى العمل كمتدربين لدى عدد من المصارف، بحيث يعين لهم مشرف متابع، في هذه الفترة الهادفة إلى إكسابهم الخبرة في مجال التمويل الإسلامي وتمكينهم من تطبيق معارفهم التي إكتسبوها لدى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. والمصارف (بعد إكمال المشاركون في هذه الدفعة لمرحلة الدبلوم وال فترة التدريبية) أن تعرض على من تختار منهم فرصة العمل بدوام كامل لديها. وتم اختيار منتسبي البرنامج من بين نخبة من الخريجين البحرينيين في إختصاصات العمل المصرفية والتمويل والمحاسبة والإقتصاد من جامعة البحرين وعدد من الجامعات الأخرى المتميزة في مملكة البحرين وخارجها، وذلك بناء على عملية تقييم منهجه شملت مراجعة الدرجات والقدرة اللغوية والمنطق الرياضي وإجراء المقابلات الشخصية.

وكذلك يقوم مصرف البحرين المركزي بشكل أساسي بتمويل صندوق تنمية الموارد البشرية (HRD Fund) والذي تم إنشاؤه للقطاعين المصرفي والمالي في مملكة البحرين رسمياً في 6 يوليو 2004. يعمل الصندوق تحت إشراف مصرف البحرين المركزي ويدار من قبل مجلس أمناء مكون من 11 عضواً من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.

لقد تم تشكيل الصندوق كمبادرة أساسية لتطوير المهارات المطلوبة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في مملكة البحرين حيث يتم تمويل موظفي هاذين القطاعين لتطوير كفاءاتهم ومؤهلاتهم المهنية لمواكبة النهضة الملحوظة في القطاع المالي ومجارات الزيادة في الطلب على الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة.

ومنذ إنشائه، قدم المعهد خدماته التدريبية لأكثر من 400 مرشح في البحرين وخارجها وذلك في مختلف التخصصات كإدارة المحاسبين المعتمدين (CMA)، المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، المحاسبين القانونيين (CFA)، المحلل المالي المعتمد (CFA)، إدارة المخاطر المالية (FRN)، وغيرها من التخصصات المختلفة.

والجدير بالذكر، قام المعهد في عام 2009 بتخریج 55 مرشحاً لشهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)، و 22 مرشحاً لبرنامج (series 7) وذلك بالتعاون مع المعهد البحريني للدراسات المصرفية (BIBF).

التاريخ : 3 مارس 2010م

صاحب المعالي السيد / علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إعمالاً لنص المادة (126) من المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، يسرني أن أرفع لمعاليكم السؤال المرفق والموجه من قبلنا لمعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية حول العاملين في القطاع المصرفي وبحرنته هذا القطاع، متمنياً من معاليكم التفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم لإحالته لمعالي الوزير الموقر.

وتفضوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،



سيد حبيب مكي هاشم
عضو مجلس الشورى

المرفقات:
السؤال الموجه لمعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية حول العاملين في القطاع المصرفي وبحرنته هذا القطاع.

